قَاعِدَةُ مَا خَالَفَ القياسَ فِي اللغةِ العبريّة

دراسة تاريخيّة

د/ عصام عيد مغيث

كلية الآداب - جامعة عين شمس

قسم اللغة العبريّة وآدابها

[redacted]

مجلة فيلولوجي – كلية الألسن-جامعة عين شمس

العدد ٧٨ يونية ٢٠٢٢ م.

مستخلص البحث

تفرضُ المقابلةُ بين القياس اللغويّ وما خالفه نفسها على طبيعة العمل التقعيديّ فى اللغة، وتطرح نقاشًا حول درجة نظامية اللغة. والمتأمل للحالات التى تخالف القياس المطرد فى اللغة العبريّة يتبين عند تصنيفها، أنها تُشكل مجموعات لكل منها قاعدة فرعية تختص بها، وهو ما أكدته اللسانيات الحديثة عندما أقرت مصطلح "قواعد الاستثناء"، التي تشكل تفريعًا وامتدادًا داخليا للقواعد العامة.

وإذا كانَ القياسُ المطرد في اللغة العبريّة يقتضي جمع الاسم المفرد المذكر باستخدام مورفيم الجمع المذكر، وجمع الاسم المفرد المؤنث باستخدام مورفيم الجمع المؤنث؛ فإنَّ استخدام مورفيم جمع المذكر القياسي فى جمع الأسماء المفردة المؤنثة، واستخدام مورفيم جمع المؤنث القياسي فى جمع الأسماء المفردة المذكرة يمثل مخالفة للقياس الأساس أو القياس الذي يعتمد على العدول المطرد. ومع أن هذه الحالات- وغيرها- خالفت القياس؛ إلاَّ أنها استقرت فى نظام اللغة العبريّة، ما ينفى عنها صفة مخالفة القياس؛ بل يقربها من العدول المطرد بما يشكل قاعدة فرعية، ويقوم دليلًا على امتلاكها خصائص سمحت بقبول هذه القواعد فى الاستعمال وبدخولها النظام اللغوي، وهو ما يكفى لدراسة النظام الذى استوعبها لمعرفة طبيعة قواعده العامة والقوانين الصوتية المنظمة له، في ضوء تطور اللغة العبرية حيث يفترض البحث أنَّ القواعد المطردة تشيع في عصر معين ، أما العدول أو التوسع القياسي فيرجع إلى عصور تالية.

الكلمات المفتاحية: ما خالف القياس – القياس – القاعدة العامة – القاعدة الفرعية – تطور اللغة العبريّة.

Key words: Irregularities- regularities - general rule- sub rule- Hebrew evolution

Abstract

Irregularities in Hebrew- Descriptive study

Comparing linguistic norms and what deviates from them rises the issue of how much systematic a given language is. Studying what deviates from these linguistic norms in Hebrew reveals that they fall in structured sub-categories. This phenomenon is proved in modern linguistics by what is so- called (irregular rules) which are extensions of the regular linguistic rules. An example in Hebrew is the irregular masculine plural suffixes (ִים) in all nouns ending in feminine singular suffix and the irregular feminine plural suffix (-וֹת) with all masculine nouns ending in segol ha. These examples do not follow the regular plural rule in Hebrew but still acceptable and fall in a sub –plural pattern. Such instances make it a demand to study the system of how a given language develops to keep up with life developments.

مدخل

تشكلُ اللغةُ نظامًا مركبًا يتكون من أنظمة فرعية لكل منها وحداته الخاصة، وقواعده المعينة في تأليف هذه الوحدات، ويمكن التعرف على هذه الوحدات وملاحظة الصور المسموح بها وغير المسموح بها من التراكيب على جميع مستويات اللغة [١].

وتمثلُ هذه القواعد مجموع العلاقات المجردة التى تُنظم مختلف مظاهر السلوك اللغويّ فى عمليات التواصل بين أفراد المجتمع. ويتقيد هذا السلوك اللغويّ بمجموعة من القواعد المعلومة التي يسمح بها النظام اللغويّ، مع اختلاف درجة هذا التقييد؛ فهو إما قبلي ليس لأحد حرية الخروج عنه؛ لأنه يرجع إلى القواعد العامة لنظام اللغة الموروث الذى يفرض نفسه على أفراد الجماعة اللغويّة ويجعلهم فى علاقة تبعية له، وإما بعدي يتأتى بقاعدة خاصة تنسجم مع النظام إثر استحداث منهج لغوي ترتضي الجماعة اللغويّة استعماله، فيكون بذلك قابلًا للتبدل؛ لأنه يمثل قانونًا آنيًا يفرض نفسه على المتكلمين عن طريق الاستعمال الجماعى؛ لكن دون وجود أى ضمان للمحافظة عليه[٢]. ومن هنا فإن كل لغة طبيعية تشتمل على نوعين من القواعد هما:

القواعد العامة: وتُعرف كذلك بالقاعدة الأصلية أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة[٣]، وهي قواعد ثابتة سابقة على القيود والتعريفات، وجودها مستقل عن العناصر اللغويّة

(١) عبد العزيز، د. محمد حسن، علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة،٢٠١١، ط١، ص ١٧.

(٢) شندول، د. محمد، التطور اللغويّ في العربيّة الحديثة (من خلال نماذج من كتب التصويب اللغويّ)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٢، ص ٢٥.

(٣) حسان، د. تمام، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٢٣.

المحسوسة؛ لكنها تتحكم فيها فى إطار مجموعة من المبادىء الشمولية [١]، والقاعدة العامة حكم عام تنضوي تحته مجموعة من الاستعمالات اللغويّة، التي تُشكل ظاهرة لغوية يُقاس عليها ويُنْتَحى نحوها، فهي من جهة حكم من أحكام القياس النحوي، ومن جهة أخرى وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة مع مراعاة اطراد هذا السلوك حتى يُعَبَّر عنه بالقاعدة [٢].

وتشكل القواعد العامة الجزء الثابت[٣] من النحو إذ تستند إلى وصف الواقع اللغويّ الصحيح الذى ارتضاه علماء هذه اللغة أو تلك[٤]، وتمثل جزءًا لايتجزأ من نسيج اللغة، وهو الجزء الضابط لخواصها، والمرشد إلى كيفيات توظيفها، لذا فهى تتخذ صورة تجريدية، تكونت من استقراء مفردات اللغة وتراكيبها، إلاَّ أنها لا تعد – بصورتها هذه – جزءًا منها، بل تستحيل اللغة بمستوياتها المختلفة تطبيقًا لها عند الاستعمال اللغويّ للتراكيب النحوية[٥]، فتندرج تحت القاعدة العامة ظواهر اللغة التي تتوافق مع الكثير من عناصرها، على العكس من القواعد الخاصة.

---

(١) شندول، د. محمد، التطور اللغويّ في العربيّة الحديثة، مرجع سابق، ص ٢٤، وانظر: حسان، د. تمام، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢) حسان، د. تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، طبعة رابعة، ٢٠٠١، ص١٥٨.

(٣) الجزء المتغير هو التقعيد وهو وسيلة إنتاج القاعدة، ومنهج دراستها وتفسيرها.

(٤)خميس الملخ، د. حسن، التفكير العلمي فى النحو العربي– الاستقراء–التحليل –التفسير، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٢. ص ٤٠.

(٥) الشيوي، د. إيهاب همام، مفارقات نحوية في اطراد القاعدة وشذوذها، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، المملكة العربيّة السعودية، العدد العاشر، مايو ٢٠١٣، ص ١٢٧.

القواعد الخاصة أو الفرعية: وهي تفريع للقاعدة العامة تتكيف مع خصوصيات الاستعمال ولا تشملها القواعد العامة، ذلك أن القواعد العامة لا تستطيع – بحكم شموليتها– السيطرة على جميع الجزئيات. ويطلق د. تمام حسان على هذا التفريع مصطلح "العدول عن أصل وضع القاعدة" ويأتي في صورتين: مطرد يخضع لقاعدة تحكمه، أو غير مطرد، وهو ما سماه النحاة (شاذًا)[1].

ويلاحظ أن القواعد الخاصة قواعد مقيدة أيضًا، لكنها لا تُلتزم باستمرار، كما أنها لا تمثل قواعد ثابتة، ومع ذلك فهى تُنظِم بصورة آلية مظاهر التغيير كى لا تنحرف عن نظام اللغة العام. فإذا كانت القواعد الخاصة مقيدة وتتكيف مع خصوصيات الاستعمال، وتطرد في حالات خاصة، فإنها تصلح فى حقل القياس صلاحية القاعدة الأصلية لأن المعول عليه فى القياس هو الاطراد[2]، وهو ما يلاحظ فى حالات ما خالف القياس، إذ تشكل هذه الحالات مجموعة ذات قواعد مستقلة، وهو ما يبدو جليًا في اللغات المتصرفة[3] التي تعتمد على مفردات تتنوع في أشكالها ودلالتها؛ طبقًا لتنوع موقعها ودورها في التركيب، وتُرد فيها عدة أشكال من الكلمات إلى أصل واحد تنحدر منه، فتتغير المعاني مع تصرف الكلمات لذا فإن أصحاب هذه اللغات لا يحتفظون بآلاف المفردات لكل مادة معجمية؛ لكنهم يُشكِّلون الصيغ وفقًا للقوالب التي

(١) حسان، د.تمام، الأصول– دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢) دي سوسير، فردينان، (ترجمة: يوئيل يوسف عزيز)، علم اللغة العام، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٨٤.

(٣) النجار، د. نادية رمضان، تصنيف اللغات وفصائلها، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٢٢.

يمتلكونها[١]، وعند تصنيف الاستثناءات التى خالفت القياس يتبين لنا أنها ذات قاعدة فرعية تميزها وهو ما تؤكده اللسانيات الحديثة التى أقرت بقواعد أُطلق عليها: "قواعد الاستثناء"، تُطَبق على ما يعد أبنية خاصة فى إطار قواعد أشمل منها تسمى القواعد العامة، فتُكِّون قواعد الاستثناء تفريعًا وامتدادًا داخليا للقواعد العامة.

ولا تتعارض القواعد الفرعية (الخاصة) مع القواعد الأصلية (العامة) بل تكملها، فالنوعان يعملان في نطاق التعميم والتخصيص، وثنائية الانتشار والانحسار: الانتشار الذي تمثله شمولية القاعدة العامة، والانحسار الذي يجسده عملها الارتدادي من خلال عمل القواعد الخاصة بهدف السيطرة على مظاهر التطور اللغويّ [٢]. ويقود الحديث عن العلاقة بين القواعد الأصلية أو العامة، والفرعية أوالخاصة إلى الحديث عن مفهوم القياس وما خالفه، إذ تفرض المقابلة بين القياس وما خالفه نفسها على طبيعة العمل التقعيدي فى اللغة وتطرح النقاش حول درجة نظامية اللغة.

والقياس هو استنباط مجهول من معلوم [٣]، أي محاكاة صيغة لصيغة أخرى باطراد، ومن ثَمَّ فإن الصيغة القياسية (المقيس) هي الصيغة التي وُضِعَت طبقًا لصيغة

---

(1)שורצולד, אורה רודריג, שכיחות וסדירות בלשון, עיונים בחינוך, אוניברסיטת חיפה, אוקטובר 1982, עמ' 168.

(٢) شندول، د. محمد، التطور اللغويّ في العربيّة الحديثة، مرجع سابق، ص٢٦.

(٣) أنيس، د. إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٦، ١٩٧٨، ص ٨.

أخرى (المقيس عليه) بحسب قاعدة معينة[١]، فالقياس عملية يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبًا تبعًا لأنموذج معروف[٢].

وتعتمد عملية القياس على المشابهة بين المقيس والمقيس عليه فى الشكل أو المعنى أو فيهما معًا، وليس شرطًا في القياس أن يكون المقيس عليه شكلًا مثاليا كاملًا؛ بل يتوقف الأمر على مجرد العلاقة بينهما، وعلى استقرار الاستعمال الجديد، ذلك أن القياس عملية لغوية تتخذ شكلًا مطردًا، ومن ثم يؤدي – بعامة– إلى غلبة الانتظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب، وإن كان هذا لا يمنع من وجود صيغ تستعصي على القياس وتقاوم النظام[٣].

وإذا كان القياس يتسم، في المنهج الوصفي، بأنه مرحلة تقوم على استقراء اللغة، وملاحظة ظواهرها، ومن ثم تشكيل قاعدة قياسية أو صوغها [٤]؛ فإن مصطلح "ماخالف القياس" الذي اصطلحت عليه العبريّة: "חריג" (شاذ) و"יוצא מן הכלל" (ماخرج عن القاعدة)، وفي الإنجليزية: "Irregular" (غير قياسيّ)، وفي اللغة العربيّة: الشاذ، والخروج عن القاعدة، وما شَذَّ عن القياس، والضعف في القياس، وليس على

(١) شندول، د. محمد، التطور اللغويّ في العربيّة الحديثة، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) فندريس، ج، تعريب(عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص)، اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص ٢٠٥.

(٣) عبد العزيز، د. محمد حسن، القياس في اللغة العربيّة، مرجع سابق، ص ١٣١.

(٤) عمايرة، د. حليمة أحمد، الاتجاهات النحوية لدى القدماء – دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١٨١.

وجه في القياس[1]– هذا المصطلح يستوعب كل ما رفض الانصياع لعمومية القاعدة النحوية، ويؤكد أن القاعدة لا تسبق الاستعمال[2]، وهو يعني مخالفة النمط الشائع والعدول عنه، فهو كل عملية انزياح أو تصرف في ذلك النمط تُفضى إلى تحويره[3]. لذا يعرفه ابن جني بأنه: " ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره..." [4].

وقد يُنظر إلى الصيغ المخالفة للقياس على أنها الصيغ القوية التي ثبُتت أمام القياس، في مقابل الصيغ الضعيفة التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس. هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذى يُبقي عليها حية في الذهن ولا يطيق لها تغييرًا[5]. بمعنى أن الصيغ الشائعة تصير أكثر عرضة للتغيرات من الصيغ غير الشائعة، على نحو ما نجده في بعض مستويات اللغة العبرية، مثل: المستوى الصوتي عندما تظهر صيغ جديدة مألوفة نظرًا لكثرة استخدامها وسرعة نطق مقاطعها التى تُدغم أثناء نطقها، نحو: מה זאת אומרת التي تنطق: מזתומרת, צריכה التي تنطق: צכה, אני التي تنطق: ני, אני צריכה التي تنطق:

---

(١) انظر: الدجني، د. فتحي عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٤، ط١، ص ٣١، قاسم، د. حسام أحمد، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، ط١، ٢٠٠٧، دار الآفاق العربيّة، القاهرة ص ٢٥.

(٢) خميس الملخ، د. حسن، التفكير العلمي فى النحو العربي ، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٣) شندول، د. محمد، التطور اللغويّ في العربيّة الحديثة، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤) ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ٩٨/١.

(٥) فندريس، ج، اللغة، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

אנ צכה، فهـذه التغيـرات التـي تتمثـل فـي حـذف لحركـات والصـوامت والمماثلـة والاختصار تظهر بشكل أكبر في الصيغ الشائعة عنه في الصيغ غير الشائعة[1].

وما نجده كذلك على المستوى الصرفي في الأفعال السالمة التي تتبع القياس الأساس عند تصريفها فتحتفظ بأصوات جذرها الثلاثي، ويخالف ذلك القياس الأفعال ذوات الحروف الضعيفة التي تُشَكِّل بتصريفاتها قواعد فرعية، ويلاحظ أن الكثير من هذه الأفعال هي أفعال شائعة الاستخدام على نحو ما نجده في الأفعال مهموزة الفاء (נחי פ״א)، مثل: אכל, יאכל، والناقصة (חסירי פ״נ)، مثل: נתן, נתתי, יתן، ومعتلة اللام (נחי ל״ו)، مثل: שתה, שתיתי, ישתה.

وبالرغم من القياسية والقوانين المسيطرة على اللغة ونظاميتها فإنه يلاحظ وجود انحراف مُمنهج في الصيغ الشائعة ولذلك فإن الخروج عن القاعدة أو مخالفة القياس (החריגות) يميز الصيغ الشائعة؛ بينما يميز القياسية والانتظام صيغ اللغة الأقل شيوعا [2].

وتخضع مخالفة القياس في جانب كبير منها إلى التطور التاريخي للغة وتتمثل في عملية إبداع أو إعادة انتظام لظاهرة قديمة. وربما كان مبرر مخالفة القواعد المرجعية التي تحدث بفعل التطور التاريخي هو الفارق الزمني بين مستويات الاستعمال اللغويّ، أو قدرة بعض المظاهر على الثبات على قياسيتها مقابل تزحزح

---

(1)שורצולד, אורה רודריג, שכיחות וסדירות בלשון,שם, עמ׳ 165.

2) שורצולד, אורה רודריג, כלל היוצא מן הכלל, בטאון ברית עברית עולמית, חוברת (ה) , קיץ תשמ״ט 1989, עמ׳ 20 .

مظاهر أخرى عن تلك القياسية. إلا أن مختلف صور العدول تنزع إلى المقايسة لأنها تمثل عملية تكييف للظواهر اللغويّة التطورية مع نظام اللغة، فالذي يستقر من الظواهر اللغوية فى الاستعمال لا يجوز أن يعد خطأ، لأن ذلك الاستقرار دليل على أنه توافر فيها من الخصائص ما يسمح بقبولها فى الاستعمال وبدخولها النظام اللغوى، وهو ما يكفى لدراسة النظام الذى استوعبها لمعرفة وجوه التطور فيه، وطبيعة قوانينه العامة التى تسمح له بمواكبة التحولات التى تطرأ على حياة الجماعة اللغوية [١].

والمتأمل لمختلف الظواهر التى يقال بمخالفتها للقياس يلاحظ أنها لا تمثل مظاهر معزولة إلاَّ إذا نظرنا إليها بمعزل عن نظام اللغة، أما إذا عُدت امتدادًا للمظاهر المتداولة، فإنها تعد جزءًا من اللغة يمكن إدراجه في مستوى من مستويات استعمالها وفى قاعدة من قواعد نظامها؛ فمن المهم إذن اعتبار مظاهر مخالفة القياس قسمًا من اللغة قابلًا للتفسير من خلال ما يوفره نظام اللغة من مبررات عبر مراحل تطورها[٢].

وبالرغم من وجود الكثير من الحالات التى خالفت القياس فى اللغة؛ إلاَّ أن هذه الحالات قد استقرت فى نظام اللغة وهو ما ينفى عنها فى الوقت نفسه صفة مخالفة القياس؛ بل إنَّ ذلك يقوم دليلًا على أنه توافر فيها من الخصائص ما سمح بقبولها فى الاستعمال وبدخولها النظام اللغويّ[٣]، وهو ما يكفى لدراسة النظام الذى استوعبها

(١) شندول، د.محمد، التطور اللغويّ فى العربيّة الحديثة، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) شندول، د.محمد، مرجع سابق، ص ٣٤.

(3) כהן,אמוץ, סטיות לשוניות במקרא, בית מקרא : כתב- עת לחקר המקרא ועולמו, כ׳ כא, ח׳ א׳, תשרי- כסלו, תשל״ו, עמ׳ 162.

لمعرفة أوجه التطور فيه، وطبيعة قوانينه العامة التى تسمح له بمواكبة التحولات التى تطرأ على حياة الجماعة اللغويّة. ويهتم هذا البحث بما خالف القياس في المستوى الصرفي فقط وذلك ضمن إطارين:

أولهما هو: الاسم: حيث يظهر التوسع القياسي في استخدام مورفيم التثنية في الدلالة على الجمع، واستخدام مورفيم جمع المذكر في جمع الأسماء المؤنثة، واستخدام مورفيم جمع المؤنث في جمع الأسماء المذكرة.

وثانيهما هو: الفعل: حيث يظهر التوسع القياسي في الصيغ التصريفية المنقطعة (מקוטעים)، أي استكمال الجدول التصريفي لفعل ما فى منظومة تصريفية معينة بعنصر صرفي ينتمي إلى منظومة تصريفية أخرى بما يخالف القياس الأساس.

المبحث الأول: قواعد ما خالف القياس الصرفي فى الاسم

ينقسم الاسم في اللغة العبريّة – كما هو الحال في جميع اللغات السامية–من حيث النوع إلى قسمين هما: المذكر والمؤنث[١]، ومن حيث العدد إلى ثلاثة أقسام هي: هي: المفرد، والمثني، والجمع. وقد حددت القاعدة العامة شروط استخدام المورفيمات الدالة على النوع والعدد في اللغة العبريّة، وكيفية انتقال الاسم على مستوى النوع النحوي من المذكر إلى المؤنث والعكس، وعلى مستوى العدد من المفرد إلى المثنى

(1)ראה: בלאו,יהושע, דקדוק עברי שיטתי, חלק ב: תורת השם ,הוצאת א' רובנשטיין, ירושלים, 1978, עמ' 12, גושן-גוטשטיין, משה, הדקדוק העברי השמושי, הוצאת שוקן, ירושלים, תשל"ג, עמ' 99، الشـــامي، د. رشاد، قواعد اللغة العربيّة، القاهرة، ١٩٧٨، الطبعة الثانية، (د. ت)، ص ٨٥.

إلى الجمع بنوعيه والعكس. ويتناول هذا المبحث الاسم من حيث العدد لاستقراء القواعد التي خالفت القياس أو توسعت فيه.

ويقتضي القياس الأساس صياغة المثنى بزيادة المورفيم ـַיִם إلى الاسم في حالات معينة، فيصاغ الجمع المذكر بزيادة المورفيم المقيد ـִים إلى المفرد المذكر، ويصاغ الجمع المؤنث بزيادة المورفيم المقيد ـוֹת إلى المفرد المؤنث وذلك وفق قواعد عامة حددتها مراجع النحو العبري ومصادره(١)، وسنذكرها في موضعها فيما يأتي، ومع ذلك فقد لوحظ خروجًا عن هذه القواعد العامة والقياس المطرد فيما يتصل بالاسم على مستوى المثني والجمع على النحو الآتي:

أولًا: دلالة مورفيم التثنية ـַיִם على الجمع

عرفت اللغة العبريّة أقسام الاسم الثلاث من حيث العدد: المفرد والمثنى والجمع شأنها في ذلك شأن أخواتها من اللغات السامية الأخرى، غير أنه بمرور الوقت توقفت صيغة التثنية القياسية عن الاستخدام واقتصر استخدام مورفيم التثنيةـַיִם على أقسام محددة من أسماء الذات، حدَّدتها القاعدة العامة والقياس الأساس بدلالة الاسم على ألفاظ مثناه، نحو:

أ- أعضاء الجسم المزدوجة، مثل: יָדַיִם(يدان)، עֵינַיִם(عينان).

---

(١)انظر: בלאו,יהושע: תורת ההגה והצורות, הקיבוץ המאוחד, מהדורה שלישת, 1979,עמ׳ 202.حسنين، د. صلاح الدين صالح (وآخرون): العبريّة دراسة فى التركيب والأسلوب، (د.ت)، ص ٨٨. عبد المجيد، د. محمد بحر، بين العربية ولهجاتها والعبرية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، (د.ط) ١٩٧٧، ص١٠٣.

Glinert, Lewis, The Grammer of Modern Hebrew, Cambridge university press, 2005, p.34.

ب- الأشــياء المكونــة بطبيعتهــا مــن جــزأين، مثــل: מִסְפָּרַיִם(مقــص)، מִלְקָחַיִם(ملقط).

ج- أسماء الزمن عند تثنيتها، مثل: שְׁבוּעַיִם(أسبوعان)، חָדְשַׁיִם(شهران).

د- الأعداد المثناة، نحو: שְׁנַיִם(اثنان)، אַלְפַּיִם(ألفان) [1].

وتعد مجموعة المفردات المنتهية بالمورفيم-ַיִם للدلالة على المثنى في مقابل الجمع، هي إحدى مجموعات المفردات البارزة في اللغة العبريّة، لما تضمه من مفردات عملية وشائعة في العبريّة[2]، ويمكننا تصنيف المفردات الدالة على التثنية وفق ثلاث مجموعات رئيسة:

المجموعة الأولى: وتضم ألفاظ تقبل التثنية والجمع، نحو: الأسماء الدالة على وحدات زمن، مثل: חֹדֶשׁ (شهر) ،חָדְשַׁיִם, חֳדָשִׁים، و יוֹם (يوم)، יוֹמַיִם، יָמִים، و שָׁעָה (ساعة) ،שְׁעָתַיִם ،שָׁעוֹת، و שָׁבוּעַ (أسبوع)، שְׁבוּעַיִם، שָׁבוּעוֹת، و שָׁנָה (سنة)، שְׁנָתַיִם، שָׁנוֹת، والأسماء الدالة على وحدات قياس وأعداد، نحو: מֵאָה (مائة)، מָאתַיִם, מֵאוֹת، و אֶלֶף (ألف)، אַלְפַּיִם, אֲלָפִים، و פַּעַם(مرة)، פְּעָמִים, פַּעֲמַיִם.

ويلاحظ في مفردات هذه المجموعة ظهور الصيغ الثلاث: المفرد والمثنى والجمع، ودلالة المورفيم-ַיִם على التثنية فقط، فالمثنى في مفردات هذه المجموعة

(1)בלאו,יהושע, דקדוק עברי שיטתי, חלק ב: תורת השם ,הוצאת א׳ רובנשטיין, ירושלים, 1978, עמ׳ 14.

(2)שורצולד,אורה רודריג, מלים בסיומת-ַיִם בעברית: צורתן,יצירתן ושימושיהן,מחקרים בלשון העברית ובלשונות היהודים, מוגשים לשלמה מרג, בעריכת: משה אשר, ירושלים, 1996, עמ׳ 341.

يخالف المفرد من جهة والجمع من جهة أخرى، وتتسم هذه المجموعة بالقياسية من ناحية صياغتها حيث اشتق المثنى من أصل مفرد.

المجموعة الثانية: وتتوزع مفرداتها على خمس مجموعات فرعية كما يلي:

أ- وتضم المثنى الذي يدل على الأجزاء المزدوجة، نحو: רַגְלַיִם (רֶגֶל قدم)، יָדַיִם (יָד يد)، אָזְנַיִם (אֹזֶן أذن)، לְחָיַיִם (לֶחִי لحية)، שׁוֹקַיִם (שׁוֹק ساق)، בִּרְכַּיִם (בֶּרֶךְ ركبة)،יְרֵכַיִם (יָרֵךְ فخذ)، כַּפַּיִם (כַּף كف) כְּתֵפַיִם (כָּתֵף كتف).

ب- وتضم الجمع الذي يدل على المثنى، نحو: כְּרָעַיִם (כֶּרַע كرع) עַפְעַפַּיִם(עַפְעַף جفن) צְדָעַיִם(צֶדַע صُدغ).

ج- وتضم المثني الذي يدل على الجمع، نحو: מֵעַיִם (מְעִי أمعاء), צִפָּרְנַיִם (צִפֹּרֶן ظفر) , שִׁנַּיִם(שֵׁן سنة).

د- وتضم الجزء المزدوج، نحو: גַּרְבַּיִם (גֶּרֶב جورب)، נַעֲלַיִם (נַעַל نعل)، עַרְדָּלַיִם (עַרְדָּל جُرموق)، קַבַּיִם (קַב كيلة قديمة تقدر بسدس).

هـ-وتضم אָפְסַיִם(אֹפֶס كاحل)،נְחִירַיִם(נָחִיר مِنْخر) , קַרְסֻלַּיִם(קַרְסֹל)، קַרְנַיִם(קֶרֶן قرن).

ويلاحظ في مفردات هذه المجموعة وجود صورة جمع واحدة فقط هي التي تنتهي بالمورفيم ـַיִם ، كما أن أغلبها من أعضاء الجسم (أ-ج -هـ)، وما يلحق بها

من الأشياء المكونة من جزأين(د)، أما المجموعة الفرعية (ج) فمع أنها تنتمي إلى أعضاء الجسم، وتستخدم المورفيم-ַיִם في الجمع إلاَّ أنَّ مفردات هذه المجموعة لا تتضمن عنصرا دلاليا للتثنية[١].

المجموعة الثالثة: وتضم صيغ جمع تدل على التثنية، نحو: أعضاء الجسم المزدوجة אברי גוף כפולים"؛ لكنها تجمع جمعًا قياسيا بالمورفيمات: -ִים أو -וֹת وليس لها جمع بالمورفيم: -ַיִם، مثل: אִישׁוֹנִים (אִישׁוֹן حدقة العين)، אֲשָׁכִים (אֶשֶׁךְخصية)، מַרְפְּקִים(מַרְפֵּק مرفق)، אַמּוֹת(אַמָּה ذراع/ وحدة قياس)، זְרוֹעוֹת (זְרוֹעַ ذراع)، רֵאוֹת (רֵאָה رئة)، בְּהוֹנוֹת(בֹּהֶן إبهام)، כפּוֹת(כַּף كف)، רַקּוֹת (רַקָּה صُدغ)، אֶצְבָּעוֹת (אֶצְבַּע أصبع).

ويرى (בלאו) أن ثمة فارق بين حالة الأشياء المكونة بطبيعتها من جزأين، وبين حالة أعضاء الجسم المزدوجة، ففي الأولى أمامنا صيغة جامدة لا يشتق منها مفرد أو جمع، فمن מִסְפָּרַיִם على سبيل المثال لا يوجد מִסְפָּר/ מִסְפָּרִים، بينما في الثانية نجد أنها لا تشير فقط إلى المثنى ولكنها تشير إلى أعداد أخرى كما هو في: (שֵׁשׁ כְּנָפַיִם) (سِتَّةُ أَجْنِحَةٍ)(أشعياء ٦/٢) حيث استخدمت כְּנָפַיִם وليس כְּנָפוֹת في الجمع، فمن ناحية الدلالة ليس ثمة فارق بين مورفيم التثنية ַיִם في כְּנָפַיִם وبين

(1)שורצולד,אורה רודריג, מלים בסיומת-ַיִם בעברית: צורתן,יצירתן ושימושיהן, שם, עמ'347.

مورفيمي الجمع ־ִים و ־וֹת في كلمات مثل: מוֹרִים و מוֹרוֹת فكلاهما جمع طبيعي يشير إلى عدد أكثر من واحد[١].

وربما يعود سبب استحدام مورفيم التثنية–ַיִם في دلالة مورفيم الجمع إلى ضعف دلالته على التثنية وهو ما اصطلحت عليه اللغة العبريّة (ריבוי הזוגי)[٢].

وارتباطا بما سبق يلاحظ أننا أمام قاعدتين فرعيتين [٣]:

أ– قاعدة جمع أسماء أعضاء الجسم المزدوجة التي ليس لها صيغة جمع أخرى سواء بالمورفيم–ִים أو –וֹת.

ب– قاعدة الأسماء المثناه التى تدل على وحدات الزمن والعدد ولها جمع أخر.

ثانيًا: جمع الاسم بنوعيه

لا تميز اللغة العبريّة واللغات السامية الاسم المفرد المذكر بعلامات تدل على تذكيره، ويعد خلوه من العلامات وانتهائه بالمورفيم الصفري، هو علامة تذكيره، نحو: דֶּגֶל - דְּגָלִים, זֶרַע -זְרָעִים, מוֹקֵד – מוֹקְדִים، ومع أن القاعدة القياسية للجمع في اللغة العبريّة هي: استخدام المورفيم المقيد الدال على جمع المذكر في جمع الأسماء

---

(1) בלאו,יהושע: תורת ההגה והצורות, הוצאת הקיבוץ המאוחד, מהדורה שלישת, 1979,עמ׳ 93.

(٢) هناك أسماء تأتي دائمًا في الجمع وتنتهي بنهاية المثنى، مثل: מַיִם(مياه)، שָׁמַיִם (سموات)، كذلك هناك أسماء تنتهي بعلامة المثنى وتدل على اسم آلة أو أدة كونها مكونة من جزأين غير أنها تدل على آلة واحدة وليس اثنتين، نحو: מאזניים, ׳מלקחיים, מספריים, מכנסיים, אופניים.

(3)שורצולד,אורה רודריג, שכיחות וסדירות בלשון, שם, עמ׳ 166.

المنتهية بالمورفيم الصفري (ø)، إلاَّ أنّ العديد من هذه الأسماء قد جُمعت باستخدام مورفيم جمع المؤنث الذى لا يناسب الظهور الصرفى لصيغة المفرد المذكر المنتهية بالمورفيم الصفري، وذلك بالمخالفة للقياس الأساس، على نحو ما نجده في: קוֹל التي تجمع على: קוֹלוֹת ، מָקוֹם التي تجمع على: מְקוֹמוֹת، נֵר التي تجمع على: נֵרוֹת.

وتعد قاعدة استخدام مورفيم جمع الأسماء، بشكل عام، إحدى القواعد الصعبة فى اللغة العبريّة، وربما كان عدم تحديده وخروجه كثيرًا عن القياس هو السبب في ذلك، فبينما يقتضي القياس المطرد استخدام مورفيم جمع المذكر القياسي (ـִים) في جمع الأسماء المذكرة، نحو: יְלָדִים (المفرد יֶלֶד)، מוֹרִים، (المفرد מוֹרֶה) ، סְפָרִים (المفرد סֵפֶר)، واستخدام مورفيم جمع المؤنث القياسي (ـוֹת) في جمع الأسماء المؤنثة، نحو: צַלָּחוֹת(المفرد צַלַּחַת)، מַחְבָּרוֹת(المفرد מַחְבֶּרֶת)، חֲבִיּוֹת(المفرد חָבִית)، نجد أن المصادر العبريّة تتوسع قياسيا وتخالف القياس باستخدامها لمورفيم جمع المذكر القياسي (ـִים) في جمع الأسماء المؤنثة نحو: יוֹנִים والمفرد: (יוֹנָה) (ملوك ثان٦/٢٥ – نشيد الأنشاد ١٤/٢)، בֵּיצִים والمفرد: (בֵּיצָה) (تثنية ٢٢/٦-١٤/١٠)، كما يُستخدم مورفيم جمع المؤنث القياسي (ـוֹת) في جمع الأسماء المذكرة، مثل: חֶשְׁבּוֹן التي تجمع على: (חֶשְׁבּוֹנוֹת)(أخبار الأيام ثان ٢٦/ ١٥)، חָלוֹם التي تجمع على: (חֲלוֹמוֹת) (تكوين ١٩/٣٧)، ففي مقابل (٤٩٠) اسمًا مذكرًا في العهد القديم جُمع بزيادة مورفيم الجمع ـִים، اتساقًا مع القياس المطرد والقاعدة العامة، وُجِد (٨٠) اسمًا مذكرًا قد جُمع بزيادة مورفيم الجمع المؤنث: ـוֹת بالمخالفة

للقياس والقاعدة العامة، وفى مقابل (٣١٢) اسمًا مؤنثًا جُمع على صيغة الجمع المؤنث بالمورفيم-וֹת، وُجِد (٤٠) اسمًا مؤنثًا جُمع بزيادة مورفيم الجمع المذكر: ִים[١].

لقد وصلت مخالفة القياس والخروج عن القاعدة العامة فى جمع الاسم بنوعيه إلى حد عدم ثبات أصل القاعدة، وفقدت مورفيمات الجمع وظيفتها بوصفها مورفيمات مؤكَّدة تميز بين نوعين من الأسماء: المذكر والمؤنث.

وربما كانت الصيغ التى وردت في الجمعين، وعدم التزام عبرية العهد القديم، على سبيل المثال، بتحديد صيغة الجمع كما هو الحال في الأسماء المذكرة: קְבָרִים، קְבָרוֹת(قبور)، כִּנּוֹרִים، כִּנּוֹרוֹת(كمان)، מַעְיָנִים، מַעְיָנוֹת(ينابيع)، أو الأسماء المؤنثة نحو: עֲצָמִים، עֲצָמוֹת(عظام)، עִתִּים، עִתּוֹת(أوقات)، נְעָלִים، נְעָלוֹת(نِعال)، ربما كان ذلك دليلًا على أن مورفيم جمع الأسماء لم يكن مرتبطا بنوع المفرد أو قاعدة معينة[٢].

وما سبق يثير سؤالًا حول ماهية العوامل التي تتحكم في اختيار مورفيم الجمع، ويمكننا الحديث هنا عن عاملين تحكَّما بشكل ملحوظ في التوسع القياسي وتحديد مورفيم الجمع بالمخالفة للقياس الأساس وهما: العامل الصوتي المتمثل في قانون المماثلة الصوتية، والعامل الصرفي المتمثل في طبيعة العلاقة بين مورفيم الجمع والنوع النحوى.

(1)כהן, אמוץ, סימני הרבוי בלשון המקרא, לשוננו ב, טבת(תר״ץ), שם, עמ׳ 282.

(2)כהן, אמוץ, סימני הרבוי בלשון המקרא, שם, עמ׳ 283.

أولًا: أثر قانون المماثلة الصوتية في قاعدة ما خالف القياس

تحكمت بعض القوانين الصوتية بشكل كبير في اختيار مورفيم الجمع، وخاصة مورفيم جمع المؤنث عند إلحاقه بالأسماء المُنتهية بالمورفيم الصفري (ø)، وفي هذا الإطار نشر"מיריב טובול " دراسة بعنوان: " שמות בסימות ø שריבוים ״- ות״ במקרא ובמשנה "[1] تناول فيها الأوزان الإسمية التي ينتهي مقطعها الأخير بحركة الضمة الطويلة الصريحة، سواء في عبرية العهد القديم أو عبرية المشنا لإظهار التطور الذي حدث في عبرية المشنا، وتوصل إلى أن البناء المقطعى لهذ النوع من الأسماء يؤدى دورًا مهما فى تحديد مورفيم الجمع، حيث ارتبط ظهور مورفيم الجمع المؤنث –ות بظهور حركة الضمة فى المقطع الأخير من صيغة الإسم المفرد اتباعا لقانون المماثلة الصوتية بين المقطع الأخير من الاسم ومورفيم الجمع (–ות) [2] حيث لم يعد هناك وزن فى عبرية المشنا ينتهى مقطعه الأخير بحركة الضمة فى المفرد إلاَّ ويُجمع بالمورفيم (–ות) ليصير لدينا بناء مقطعي للاسم هو:xo–cot [3]. فقد مالت عبرية المشنا بشدة إلى استخدام مورفيم الجمع المؤنث فى جميع الأوزان الإسمية المنتهية بحركة ضم فى مقطعها الأخير [4]، ومن أمثلة هذه الأوزان:

---

(1)טובול, מיריב, שמות בסימות ø שריבוים ״- ות״ במקרא ובמשנה,לשוננו סז (תשס״ה).

(2)טובול, מיריב, שמות בסימות ø שריבוים ״- ות״, שם, עמ׳ 282.

(3) שם, עמ׳ 251.

(4) M.H.Seagl, A Grammar of Mishnaic Hebrew, Oxford, 1958, P.130-131.

1- **وزن פּוֹל:** وصل الفارق في عبرية العهد القديم بين عدد الأسماء التي وردت في هذا الوزن بصيغة الجمع بمورفيم (ـִים) وبين التي جاءت في الوزن نفسه على صيغة الجمع بالمورفيم (ـוֹת) (١١:٩) لصالح المورفيم (ـִים) فجاء عليه باستخدام مورفيم جمع المؤنث أسماء، مثل: קוֹלוֹת (קוֹל) (خروج ٢٣/٩)، אוֹתוֹת (אוֹת) (تكوين ١٤/١)، עוֹרוֹת (עוֹר) (تكوين ٢٧/١٦)، وجاء عليه باستخدام مورفيم جمع المذكر مثل: קוֹצִים (שמואל ב / כג- ו)، أما في عبرية المشنا فقد بلغت النسبة بين الأسماء في صيغة الجمع بالمورفيمين (٣:٤) لصالح المورفيم (ـוֹת)' ووردت بعض الأسماء فى العهد القديم على الجمعين؛ بينما وردت فى عبرية المشنا على جمع المؤنث فقط مثل: דוֹרוֹת (مفرد דוֹר).

٢- **وزن מָפּוֹל** ورد على هذا الوزن في عبرية العهد القديم اسمان بمورفيم الجمع(ـוֹת) هما: מְחוֹלוֹת (מָחוֹל) (قضاة ٣٤/١١)، מְקוֹמוֹת (מָקוֹם) (قضاة ١٣/١٨)، في مقابل خمسة أسماء بمورفيم الجمع (ـִים) هي: מְכוֹנִים (מָכוֹן) (أشعياء ٤/١٨)، מְעוֹרִים (מָעוֹר) (حبقوق ١٥/٢)، מְצוֹדִים (מָצוֹד) (الجامعة ٢٦/٧)، מְרוֹמִים (מָרוֹם) (أشعياء ١٦/٣٣)، מְשׁוֹטִים (מָשׁוֹט) (حزقيال ٦/٢٧)، أما في عبرية المشنا فإن الأسماء الأربعة التي وردت في صيغة الجمع استُخدم فيها مورفيم جمع المؤنث مثل: מְזוֹנוֹת (מָזוֹן) (גיטין, ח,ד).

3- وزن פִּעָּלוֹן ورد على هذا الوزن في عبرية العهد القديم اسمان بمورفيم الجمع(–וֹת) هما: חֶזְיוֹנוֹת (חִזָּיוֹן) (أيوب ١٣/٤)، שִׁגְיוֹנוֹת (שִׁגָּיוֹן) (حبقوق ١/٣)، أما فى عبرية المشنا فإن أغلب الأسماء المنتهية فى المفرد بالمقطع (וֹן) جاءت في الجمع بمورفيم جمع المؤنث (–וֹת) مثل: זִכָּרוֹן (זִכְרוֹנוֹת) (ראש השנה א,יא)، ووردت الكلمة עִשָּׂרוֹן (עֶשְׂרוֹנוֹת) (מנחות ו,ו) (١١) مرة في جمع المؤنث مقابل حوالي(١٩) مرة على جمع المذكر עֶשְׂרוֹנִים في العهد بالقديم، وبشكل عام لم يرد في عبرية المشنا اسم على هذا الوزن إلاَّ وجاء بمورفيم جمع المؤنث.

4- **وزنا פָּעוֹל و פָּעוֹן:** ورد اسمان في العهد القديم على وزن פָּעוֹל بمورفيم الجمع(–וֹת) وبنيتهما المقطعية CaCon وهما: אֲתוֹנוֹת (אָתוֹן) (أيوب ٣/١)، לְשׁוֹנוֹת (לָשׁוֹן) (مزمور ٢١/٣١)، أما وزن פָּעוֹן الذي يحمل بناء صوتيا مماثلا فقد ورد عليه أربعة أسماء بمورفيم الجمع (–ִים) وهي: אֲדוֹנִים (אָדוֹן) (ملوك أول ١٧/٢٢)، גְאוֹנִים (גָאוֹן) (حزقيال ٤٦/١٦)، הֲמוֹנִים (הָמוֹן) (يوئيل ١٤/٤)، חֲרוֹנִים (חָרוֹן) (مزمور ٤/٨٥)، أما فى عبرية المشنا فقد صار هذان الوزنان من الأوزان التي تُجمع بالمورفيم (–וֹת) إذ جاء (١٤) اسما في عبرية المشنا ورد أغلبها للمرة الأولى، مثل: גרוסוֹת (גרוס) (מנחות, י,ו), דרוכוֹת(דרוֹך) (תרומות, ג,ד), פעוטוֹת (פעוֹט)

(גיטין,ה,ז)، وظهر في جمع المذكر على هذا الوزن اسم واحد فقط هو: מָרוֹר وهو مشترك بين عبرية العهد القديم وعبرية المشنا[١].

أما ما ظهر من أسماء فى أوزان פָּעוֹל – פְּעוֹל للمرة الأولى فى عبرية المشنا فقد جُمع بمورفيم جمع المؤنث، فمن إجمالى (٣٥) اسما وردت للمرة الأولى فى عبرية المشنا ينتهى مقطعها الأخير بحركة الضم جاء ثلاثة أسماء فقط بمورفيم جمع المذكر [٢] وما جاء من أسماء بمورفيم جمع المذكر فهي أسماء مشتركة مع عبرية العهد القديم، كما أن عبرية المشنا بلورت الخط الذى بدأه العهد القديم حتى وصل فى عبرية المشنا إلى مرحلة القاعدة أو القانون النحوى وما خالفها جاء قليلًا جدًا[٣].

مما سبق يتبين وجود اتجاهين مختلفين يعملان في الوقت نفسه في اللغة العبريّة: أولهما يحاول مراعاة التغيرات الصوتية بتفضيل المماثلة الصوتية في مقطعين متجاورين حركتهما متماثلة وهو ما أدى إلى فقدان التوافق الصرفى بين مورفيم المفرد وبين مورفيم جمع المذكر، وربما كان ذلك سببًا فى مخالفة هذه الأسماء للقياس الأساس والقاعدة العامة. والثانى: يحاول إيجاد منظومة صرفية قياسية من خلال التوافق بين مورفيم المفرد وبين مورفيم الجمع، الأمر الذي ترتب عليه استخدام مورفيم جمع المذكر في بعض الأسماء.

---

(1)טובול, מיריב, שמות בסימות ø שריבוים "- ות" במקרא ובמשנה,לשוננו סז (תשס״ה), שם, עמ׳ -250.

(2)טובול, מיריב, שמות בסימות ø שריבוים "- ות" במקרא ובמשנה,לשוננו סז (תשס״ה), שם, עמ׳ 252.

(3) M.H.Seagl, A Grammar of Mishnaic Hebrew, Oxford, 1958, P.131.

وهو ما يدفع البحث إلى القول بضرورة الربط بين مظاهر العدول عن القاعدة العامة أو مخالفتها وبين نمو اللغة وتطورها في مراحلها المتعاقبة وفى إطار قدرتها على التوليد والابتداع، فالتطور اللغويّ قد يُفضى إلى بروز ظواهر يمكن أن تُحدث مخالفة أو عدولًا عن قاعدة من القواعد الثابتة، أو أحد أوجه الاستعمال الشائعة. ويرتبط هذا العدول بمفهوم مخالفة القياس كونه مخالفة لنمط سائد.

ونصل – تأسيسًا على ما سبق– إلى قاعدة فرعية لما خالف القياس فى صياغة الجمع المذكر والمؤنث بناء على القوانين الصوتية التي تحكمت في اختيار مورفيم الجمع، حيث يصاغ الجمع من الأسماء التي ينتهي مقطعها الأخير بحركة الضمة فى المفرد، ومن الأسماء الثلاثية معتلة الوسط (بالواو أو الياء) بمورفيم جمع المؤنث (–וֹת) سواء أكانت مجردة أو مزيدة بسابقة الميم، على نحو ما سبق ذكره من أمثلة في الأوزان السابقة.

ثانيًا: العلاقة بين مورفيم الجمع والنوع النحوي.

وعن طبيعة العلاقة بين مورفيم الجمع والجنس النحوى للاسم، وماهية المعايير التي تحدد اللغة العبريّة على أساسها الجنس النحوي لمفرداتها، فإن أول هذه المعايير هو القاعدة العامة التي ذكرها "ابن جناح": " كل شيء لا روح فيه يُذَكَّر ويؤنَّث"، فإذا كان المذكر مما لا يعقل، فإنه يُجمع على الجمعين المذكر والمؤنث، نحو: הר: הרים - הרות وكذلك ما أورده العبرانين في المذكر وليس له مؤنث عاقل ماعدا ما كان مؤنثه غير حقيقي وليس له رحم، ومن ذلك: השמש יצא وكذلك שמש זרחה،

و אֵשׁ יָצְאָה מֵחֶשְׁבּוֹן (تثنيــة ٢٨/٢١)، אֵשׁ יָצָא מֵחֶשְׁבּוֹן (أرميــاء ٤٨ / /٤٥)، ووردت كلمــة אֶרֶץ مؤنثــة: וְהָאָרֶץ הָיְתָה תֹהוּ(تكـوين ١ /٢)، كمـا وردت مـذكرة: וְלֹא־נָשָׂא אֹתָם הָאָרֶץ (تكوين ٦/١٣)[١] ومعنـى ذلـك أن المفردات التـي تشـير إلـى ذوات متشابهة تُستخدم مذكرة ومؤنثة.

وربما كان مرد ذلك إلى المراحل التاريخية التي مرت بها اللغة العبريّة حيث غيرت بعض المفردات جنسها النحوي عند الانتقال من عبرية العهد القديم إلى عبرية المشنا بوساطة الآرامية ، نحو: كلمة כּוֹס، وردت مؤنثة في العهد القديم (حبقوق ١٦/٢)، ووردت مذكرة في عبرية المشنا (כלים ל,ג)، ووردت مذكرة ومؤنثة في الترجمات الآرامية، كذلك كلمة שֶׁמֶשׁ وردت في العهد القديم مذكرة (تكوين ٢٣/١٩)، ومؤنثة(ملوك ثان ٢٢/٣)، ووردت مذكرة في عبرية المشنا (מנחות י,ג) كما وردت في اللهجات الآرامية مذكرة ومؤنثة مع الميل إلى التذكير[٢].

وكما سبق فإن صيغ جمع الاسم في اللغة العبريّة تنتهي بأحد مورفيمي الجمع، إمـا ־ִים أو ־וֹת، ويـتم تعيـين أحـدهما علـى أسـاس الجـنس النحـوي للاسـم: فالمورفيم ־ִים لجمع الأسماء المذكرة، والمورفيم ־וֹת لجمع الأسماء المؤنثة، والحالة الوحيدة التى احتفظ بها مورفيم الجمع بقياسيته وعدم مخالفته للقياس الأساس أو الخروج عن القاعدة العامة، كانت هي جمع الصفات وأسماء الفاعلين. وما دون ذلك

(1)אבן גנאח, יונה ,ספר הרקמה, הוציאו לאור מ. וילנסקי, מהדורה שנייה כ׳ ראשון, הוצאת האקדמיה ללשון העברית, (בלי תאריך), שער לח, עמ׳ 227-226.

(2)תורג׳מן, רפאל,המין הדקדוקי בלשון המקרא ובלשון חכמים, שם, עמ׳ 165.

لا توجد قياسية في ارتباط مورفيم الجمع بالجنس النحوي للاسم، فهناك أسماء جنسها النحوي مذكر لكنها تجمع بمورفيم جمع المؤنث، نحو: אָבוֹת, אֲרָיוֹת, מְקוֹמוֹת، في مقابل ذلك هناك أسماء جنسها النحوي مؤنث لكنها تجمع بمورفيم جمع المذكر، نحو: נָשִׁים, בֵּיצִים, אֲבָנִים, גְּחָלִים.

وربما لم يكن لمورفيمات الجمع في الأساس أي علاقة بالجنس النحوي، وأن قياسية هذا المورفيم في جمع الصفات وأسماء الفاعلين ذات الجنس النحوي المذكر والمؤنث متأخرة نسبيا. وربما ارتبط اختيار مورفيم الجمع بعوامل أخرى منها بنية الكلمة ودلالتها، ففي الكثير من الأسماء لا يوجد تطابق بين جنس الاسم النحوي ومورفيم الجمع المتوقع (ִ־ים للمذكر و־וֹת للمذكر) [١]

وبناء على ما سبق ونظرا لأن عدم القياسية ومخالفة القاعدة العامة تفرض نفسها على طبيعة العلاقة بين الجنس النحوي للاسم وبين مورفيم الجمع، فسنتناول فيما يأتي بعض أقسام اسم الذات في عبرية العهد القديم بوصفها عينة عشوائية تدخل ضمن حقول دلالية معينة، نحو الحقل الدلالى لأسماء الحيوانات والحقل الدلالي لأسماء النباتات، في محاولة لاستخلاص بعض القواعد الفرعية التي تنتظمها.

وردت أغلب أسماء الحيوانات في العهد القديم في صيغة جمع المذكر، ووصل عدد هذه الأسماء إلى أكثر من (٤٠) اسمًا[٢]، منها على سبيل المثال:

---

(1)סיומת הרבים – בין קביעות להתרוצצות, האקדמיה ללשון העברית, https://hebrew-academy.org.il/2010/03 / 5/5/2022.

(2)כהן, אמוץ, שם, עמ' 284.

אוֹחִים(أبوام)(أشعياء ٢١/١٣) من المفرد (אוֹחַ بومة)، אֲלָפִים (ثيران)(خروج ٢١/١٨) من المفرد (אֶלֶף ثور)، זְאֵבִים (ذئاب)(حزقيال ٢٧/٢٢) من المفرد (זְאֵב ذئب)، זבובים(ذباب)(الجامعة ١/١٠) من المفرد (זְבוּב ذُبابة)، בְּקָרִים (أبقار)(أشعياء ٢/٣٣) من المفرد (בָּקָר بقر)، גְּמַלִּים (جمال)(تكوين ١٦/١٢) من المفرد (גָּמָלجمل)، דָּגִים (أسماك)(أيوب ٣١/٤٠) من المفرد (דָּג سمكة)، חֲמֹרִים (حُمُر)(تكوين ١٦/١٢) من المفرد (חֲמוֹר حمار) נְמֵרִים (نمور)(أشعياء ٦/١٥) من المفرد (נָמֵר نمر)، יְעֵלִים (أوعال)(صموئيل أول ٣/٢٤) من المفرد (יָעֵל وعل)، כְּלָבִים (كلاب)(ملوك أول ١١/١٤) من المفرد (כֶּלֶב كلب)، כְּפִירִים (أشبال)(أشعياء ٢٩/٥) من المفرد (כְּפִיר شبل)، ويستثني من ذلك الاسم אריים (أسود)الذي جمع جمعًا مؤنثًا أيضًا: אריות.

ويلاحظ على هذا الحقل أن أسماء الحيوانات التي ورد مفردها في صيغة المؤنث قد عوملت عند الجمع معاملة المذكر أيضًا[1]، نحو: דְבוֹרָה (דְּבוֹרִים) (نحل)(قضاة ٨/١٤)، יוֹנָה (יוֹנִים) (حمام)(أشعياء ١١/٥٩)، עֵז (עִזִּים) (عُنُوز)(تكوين ٩/٢٧)، רְחֵלָה (רְחֵלִים) (نعاج)(تكوين ١٥/٣٢)، יַעֲנָה (יְעֵנִים) (نعامة)(ايخا ٣/٤)، שְׂלָו (שַׂלְוִים)(السلوى)(عدد ٣١/١١)، תוֹלַעַת (תּוֹלָעִים)(ديدان)(خروج ٢٠/١٦)، נְמָלָה (נְמָלִים)(نمل)(تكوين ٢٢/٣٤).

---

(1)סיומת הרבים ־ים ו־ות, האקדמיה ללשון העברית, https://hebrewacademy.org.il/2020/12/17 5/5/2022

وما ذكرناه عن الحقل الدلالي لأسماء الحيوانات ينطبق على الحقل الدلالي لأسماء النباتات أيضًا، فأسماء النباتات المذكرة – (باستثناء اسم واحد هو פירות)– تجمع جمعا مذكرا، نحو: אֲבַטִּחִים (عدد ٥/١١) – אַלְגּוּמִּים (أخبار الأيام ثان ٧/٢) – זֵיתִים (تثنية١١/٦)– אֲרָזִים (صموئيل ثان ١١/٥)– בְּצָלִים (عدد ٥/١١) ، בַּרְקָנִים (قضاة ٧/٨)، בְּשָׂמִים (تكوين ٤/١١)، דּוּדָאִים (تكوين ١٤/٣٠)، עֲנָבִים (تكوين ١١/٤٠)، זֵיתִים (يهوشع ١٣/٢٤)، רִמֹּנִים (خروج ٢٥/٣٩)، תַּפּוּחִים (نشيد الأنشاد ٥/٢)، תְּמָרִים (خروج ٢٧/١٥)، קִשֻּׁאִים (تثنية ٥/١١).

أما أسماء النباتات التي ورد مفردها على صيغة المؤنث فقد عُوملت هي الأخرى عند الجمع معاملة المذكر، نحو: אֵלָה (אֵלִים) (أشعياء ٥/٤٧)، חִטָּה (חִטִּים) (تكوين ١٤/٣٠)، פִּשְׁתָּה (פִּשְׁתִּים) (لاويون٤٧/١٣)، שׁוֹשַׁנָּה(שׁוֹשַׁנִּים) (مزمور ١/٤٥)، תְּאֵנָה (תְּאֵנִים) (ملوك ثان٧/٢٠)، עֲדָשָׁה (עֲדָשִׁים)(تكوين ٣٣/٢٥)، שְׂעוֹרָה (שְׂעֹרִים) (قضاة ١٣/٧)، وهو ما نلاحظه في عبرية المشنا التي جمعت جميع أسماء النباتات المذكرة تقريبا جمعا مذكرًا، نحو: דקלים, שומשומין,אגוזים, תותים, אפרסקים، يقول: (אמוץ כהן) : أنه في مقابل (٤٥) اسما أحصاها في كتاب الزروع (זרעים) في المشنا، وجد فقط ثلاثة أسماء مذكرة جُمعت بمورفيم جمع المؤنث هي: מלפפונות, צננות, קפלוטות، ومن أسماء النباتات المؤنثة والقليلة نسبيا وجد بعض الأسماء التي جاءت على صيغة جمع المذكر، مثل: דלעת (דלועים) (يقطين) (סדר נשים, מסכת נדרים,7/1), חזרת(חזרים) (فُجل)

(סדר מועד, מסכת יומא 3/4) ، כרשנה(כרשינים) (كِرْسـنَّة) (סדר נזיקין, מסכת בבא מציעא דף צ, א גמרא) [1]

وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة قاعدة فرعية لما خالف القياس في جمع الأسماء التي تندرج تحت الحقلين الدلاليين لأسماء الحيوانات والنباتات، حيث يُجمع جمعا مذكرا أسماء الحيوانات والنباتات سواء كان مفردها مذكرًا أو مؤنثًا.

المبحث الثانى: قواعدُ مَا خالفَ القياسَ فى الفعلِ

ترتبط الصيغ الفعلية في اللغة العبريّة بمجموعة من العلاقات الوثيقة فيما بينها، إذ تشير الجذور الثنائية إلى وجود علاقات بين صيغ مختلفة على نحو ما نجده بين الأفعال الجوفاء وبين الأفعال المضاعفة وكذلك صيغة الرباعي على وزن פִּלְפֵּל.

ويشير (Gesenius) [2] إلى التبادلات بين الصيغ بعضها البعض، وأن هناك علاقات وثيقة بين عدة صيغ كما هو الحال بين الفعل المثال مما فاؤه واو وفاؤه ياء، وبين ما فاؤه ياء وفاؤه نون، وبين ما لامه هاء ولامه ألف، وبين الأجوف والمضاعف، وتظهر هذه العلاقات في تطابق التصريفات أحيانا، وفي الاختلافات المتبادلة بين بعض الصيغ أحيانا أخرى.

كذلك تناول (ברגשטרסר) العلاقات المتبادلة وتداخل الجذور بين الأفعال الناقصة والضعيفة في الصيغ المختلفة التي تتطابق أصواتها الصحيحة مع

(1)כהן, אמוץ, שם, עמ' 285.

(2) Kautzsch, E., Gesenius, Hebrew Grammar, Oxford, 1909, p. 219.

بعضها البعض، ويعلل ذلك بتأثير القياس في بعض صيغ الأفعال الضعيفة والناقصة التي صُرِّفت بحسب صيغة أخرى على نحو ما نجده في المضاعف والأجوف اللذان يُصرَّفان في وزن הופעל على نمط المثال مما فاؤة واو أو ياء، وتصرف الصيغ المضاعفة على نمط الأجوف والعكس، وتُصرف الصيغ التي لامها ألف على نمط ما لامه هاء (أصلها الياء) (١).

ويلاحظ أن أغلب هذه العلاقات بين الصيغ تُظهر في الكثير من الأحيان مخالَفة للقياس والقواعد العامة لتصريف الفعل (٢). وتتضح قواعد ماخالف القياس الصرفي في الفعل في مجموعة خاصة من الأفعال هي:

الأفعال غير القياسية (לא סדירים):

إنَّ المتأمل لجداول تصريفات الأفعال في اللغة العبريّة سيلاحظ بعض الأفعال التي تصرف في اللغة العبريّة وفق نمط خاص، مثل: الفعل (יָגֹר) الذي يُصرَّف مع الضمائر في زمن الماضي على نمط ما فاؤه ياء (פ"י) نحو: יָגֹרְתִּי- יָגֹרְתָּ، أما في زمني المستقبل والأمر فإن تصريفه ينقطع عن الماضي، ويُحمل على الأجوف مما عينه واو (ע"ו) نحو: (אָגוּר),(גוּרִי)، وكذلك الفعل (יָטַב) يصرف في زمني الماضي

---

(1)ברגשטרסר ג. (תרגם מגרמנית: מרדכי בן אשר) , דקדוק הלשון העברית, הוצאת ספרים על שם י"ל מאגנס, ירושלים, מהדורה שנייה, 1982, עמ' 301.

(2)רחל רוזנר,השפעת ההתפתחות של חקר הלשון העברית – תורת הצורות– על ספרי הלימוד בלשון לבית הספר התיכון בשנים תש"ח– תש"ס, חיבור לשם קבלת תואר דוקטור לפילוסופיה, הוגש לסינט האוניברסיטה העברית(שבט, תשס"ג) , ינואר 2003 , עמ' 114-115.

واسم الفاعل على نمط الأجوف مما عينه واو(ע"ו) نحو: טֹבְתִּי – טוֹב؛ بينما ينقطع تصريفه عن الماضي في زمن المستقبل ويُحمل على ما فاؤه ياء (פ"י) نحو: אִיטַב.

ويلاحظ أن النماذج السابقة تُخالف القياس الأساس في سلوكها التصريفي، إذ تتضح هذه المخالفة في تداخل أكثر من نظام تصريفي واحد لبناء منظومة تصريفية معينة، على نحو ما يظهر في الأفعال التي اصطلحت عليها اللغة العبريّة بـ(מקוטעים) أي (الأفعال المنقطعة)، وهي الأفعال التي تفتقد القياسية أو الوحدة في تصريفاتها، فعند تصريفها في زمن الماضي يكون تصريفها قياسيا ووفقًا للصيغة والجذر اللذين تنتمي إليهما، أما عند تصريفها في باقي الأزمنة، فإن هذا التصريف القياسي ينقطع، وتُحمل على صيغة ووزن أخرين وهو ما يخالف القياس، وغالبا ما تأتي الأفعال المنقطعة في الوزن المجرد (١). ويمكن تصنيف هذه الأفعال في مجموعات فرعية على النحو الآتي:

١– **مجموعة الأفعال مهموزة الفاء:** تعامل اللغة العبريّة أغلب الأفعال مهموزة الفاء معاملة الأفعال السالمة حلقية الفاء في جميع الأزمنة، حيث تتحقق الهمزة لفظًا وخطًا، ويستثنى من ذلك مجموعة من الأفعال مهموزة الفاء، فقدت فيها الهمزة قيمتها بوصفها حرفًا حلقيا، حيث تُسهل الهمزة عند إسنادها إلى الضمائر في زمن الاستقبال، واصطُلح عليها (נחי פ״א) وتتشكل هذه المجموعة من سبعة أفعال هي: אָבַד, אָהַב, אָחַז, אָכַל, אָמַר, אָבָה,

(1)ראה: ששון,ברוך, תורת הפעול, הוצאת ״יבנה״ בע״מ, תל - אביב,1976, שם, עמ׳ 248.

אָפָה[١]. وتسلك هذه المجموعة سلوكًا صرفيا مخالفًا للقياس في المستقبل من الوزن البسيط فقط، أما باقى الأزمنة فهى تُحمل على الأفعال السالمة وتسلك سلوكها[٢]، وهو ما يؤهلها لتكوين قاعدة فرعية، إذ تُسهل الهمزة وتتحول إلى حركة مد للحركة السابقة عليها نحو: אָכַל (אֹכַל, תֹּאכַל...) , אָמַר (אֹמַר יֹאמַר,...), אָבַד(אֹבַד, תֹּאבַדְנָה...), אָבָה(אֹבֶה, תֹּאבֶה...), אָפָה (אֹפֶה, תֹּאפוּ...) [٣]، وذلك في مقابل عشرات الأفعال مهموزة الفاء التي تسلك سلوك الأفعال السالمة القياسية حلقية الفاء بالألف، حيث تُحرك فيها فاء الفعل فى زمني الماضى والمستقبل بالسكون المركب مع الكسرة القصيرة الممالة، نحو: אָסַף : אֶאֱסֹף, אָגַר : תֶּאֱגֹר, אֶאֱגֹר, תַּאַגְרִי, תֶּאֱגֹרְנָה[٤].

٢- **مجموعة الأفعال المثال (פ"י)**: وتسلك هذه المجموعة سلوك الأفعال الناقصة التي فاؤها نون (פ"נ)، وتنقسم تصريفات هذه المجموعة إلى ثلاث مجموعات تصريفية فرعية (תת-גזרות) في الوزن البسيط، هي [٥]:

---

(1) הר זהב, צבי, דקדוק הלשון העברית, הוצאת מחברות לספרות, תל -אביב,תשט״ו,כרך שלישי, חלק שלישי, עמ׳ 596.וראה: ברגשטרסר, דקדוק הלשון העברית, שם, עמ׳ 518.

(2) ששון ברוך, תורת הפועל ,שם, עמ׳ 37.

(3) ברקלי, שאול, לוח הפעלים השלם, הוצאת ראובן מס בע״ם, ירושלים,הדפסה מס׳ 54, תשס״ח, עמ׳ 8.

(4) ששון ברוך, תורת הפועל, שם,1976, עמ׳ 83.

(5)בלאו,יהושע: תורת ההגה והצורות, שם,עמ׳ 160 ואלך.

רוזנר, רחל, השפעת ההתפתחות של חקר הלשון העברית – תורת הצורות– על ספרי הלימוד בלשון לבית הספר התיכון, עמ׳ 123.

أ- أفعال فاؤها ياء ضعيفة: وتفقد فاء الفعل (الياء)، في هذه المجموعة، قيمتها بوصفها صامتًا وتتحول إلى مد لحركة الحرف الزائد قبلها، وتصير حركة كسرة طويلة صريحة، على نحو ما نجده في زمن المستقبل، مثل: אִישַׁן, תִּירָא, יִירֶה, נִיקַץ, תִּיגְעוּ والمصدر، مثل: לִישֹׁן, לִירֹא؛ بينما تُصرف صيغ الأمر على نسق الأفعال السالمة، نحو: יְגַע, יִגְעוּ.

ب-أفعال تسقط فاؤها: حيث تسقط الفاء في الوزن البسيط في أزمنة المستقبل والأمر والمصدر المضاف، وتضم هذه المجموعة ثمانية أفعال هي: יָדַע, יָחַד, יָלַד, יָצַר, יָרַד, יָשַׁב, יָקַע, הָלַךְ[١]، نحو: אֵלֵד, תֵּצֵא, יֵרֵד، والأمر، نحو: רֵד, דַּע, רְדִי، والمصدر، نحو: לָשֶׁבֶת, לָדַעַת, לָצֵאת، أما الفعل: הָלַךְ الذي يصرف في زمني الماضي واسم الفاعل على نمط السالم (שלמים)، نحو: הָלַכְתִּי, הוֹלֵךְ، أما في زمن المستقبل فينقطع تصريفه عن الماضي ويُحمل على ما فاؤه ياء (פ"י): יֵלֵךְ, לֵךְ,לָלֶכֶת[٢].

ج- أفعال تدغم فاؤها: وتتحدد هذه المجموعة في الأفعال التي فاؤها (ياء) وعينها (صاد)، وتُشكلها جذور ستة هي: י-צ-ב, י-צ-ג, י-צ-ר, י-צ-ת, י-צ-ע, י-צ-ק، ويضاف إليها الجذر: י-ז-ע. وتُحمل هذه المجموعة الفرعية على الأفعال التي فاؤها نون في المستقبل، فعندما تنقط الياء بالسكون التام فإنها تسقط

(1)בלאו,יהושע, דקדוד עברי שיטתי, חלק א, הוצאת ספרית בגרות,ירושלים,תש״ל,עמ׳ 68.

(2)ראה : בלאו,יהושע, תורת ההגה והצורות, שם,עמ׳171.רוזנר, רחל, השפעת ההתפתחות של חקר הלשון העברית – תורת הצורות– על ספרי על ספרי הלימוד,שם, עמ׳ 123.

ويعوض عن سقوطها بتشديد عين الفعل بشدة ثقيلة، نحو: אֱצֹּר(אֶיְצֹר), תִּצֹּר(תִּיְצֹר), אֱצֹּק(אֶיְצֹק), תִּצֹּק (תִּיְצֹק) والمصدر לִצֹּר(לִיְצֹר), לִצֹּק(לִיְצֹק)، وكذلك לָצֶקֶת؛ أما الأمر فقد تثبت فيه الياء وقد تسقط، نحو: יְצֹר/צֹר, יִצְרִי/צְרִי, יְצֹק/צֹק, יִצְקוּ/צְקוּ[1].

د- أفعال فاؤها ياء تتصرف على نمط الأجوف: وتصرف أفعال هذه المجموعة في الماضي على نمط مضموم العين (קָטֹנְתִּי, קָטֹנּוּ) بينما تتداخل تصريفيا في المستقبل والأمر مع نمط الأجوف مما عينه واو، لذا فإن بعض كتب النحو تصف أفعال هذه المجموعة بالمركبة[2]، ومن نماذج هذه المجموعة الفعل יָגֹר الذي يتداخل تصريفيا مع الفعل גּוּר، كذلك يتداخل יָטַב مع טוּב ففي الماضي (مع ضمائر الغياب فقط) טב, טבה, טבו، وفي اسم الفاعل: טוב, טובה, טובים، وفي المستقبل איטב, תיטב, ייטב بحسب نمط الأفعال التي فاؤها ياء ضعيفة.

٣- **مجموعة الأفعال الجوفاء والمضاعفة (ע"ו וע"ע)**: إضافة إلى العلاقات الموجودة بين أفعال هذه المجموعة، فإنها قد تتطابق في الأوزان المضعفة، ففي مقابل صيغ مثل :רוֹמֵם, רוֹמַם, הִתְרוֹמֵם من الأجوف (רוּם)، تشيع كذلك صيغ مثل: סוֹבֵב, מְגוֹלָל, הִתְגוֹלֵל وجميعها من أفعال مضاعفة، ويرى (בלאו) أن

---

(1)בלאו,יהושע: דקדוד עברי שיטתי, חלק א, שם, עמ׳64.

(2) ברקלי, שאול, לוח הפעלים השלם,שם, עמ׳ 16.

רוֹמֵם وما يماثله يختلف من جهة منظومة التصريف الوصفية عن סוֹבֵב وما يماثله. حيث يُصرف רוֹמֵם وفقا لنمط الأفعال الجوفاء ويأتي على أوزان: פִּעְלֵל, פֻּעְלַל, הִתְפַּעְלֵל، بينما يُصرف סוֹבֵב وفقا لتصريف الأفعال المضاعفة ويأتي على أوزان: פּוֹעֵל, פּוֹעַל, הִתְפּוֹעֵל, ومع ذلك فإن بينهما تقارب في التصريف وتوجد انتقالات كثيرة بينهما، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأفعال: סוּר – סָרַר, צוּר – צָרַר, שׁוּח – שָׁחַח, גוּד- גָּדַד، فتاريخيا كلاهما مستقل عن الأخر (١).

وتطرحُ هذه المجموعاتُ الفرعيّةُ من الأفعال، مما يخالف القياس الأساس، ثنائية مصطلحية حيث يظهر مصطلح (חוק מינורי أو כלל מינורי) أي (قاعدة فرعية أو ثانوية)، في مقابل مصطلح כלל أي (قاعدة عامة أو قياسية)، ويقصد بـ (חוק/ כלל מינורי): قاعدة تطبق على مجموعة صرفية فرعية ويكون تطبيقها محدودا أكثر من القاعدة التي تطبق على أغلب الحالات في اللغة (٢). وهو الأمر الذي ينطبق على جميع المجموعات الفرعية التي عرضتها الدراسة سواء على مستوى الاسم أو الفعل، إذ يؤهلها سلوكها الصرفي المخالف للقياس بشكل واضح لتكوين قواعد فرعية كما بينت الدراسة.

---

(1)בלאו,יהושע: תורת ההגה ,שם, עמ׳ 192.

רוזנר, רחל, השפעת ההתפתחות של חקר הלשון העברית – תורת הצורותשם, 2003, שם, עמ׳ 123.

(2) פודולסקי,ברוך , האם יש לכלל מינורי מקום בדקדוק?, לשוננו, כ׳ מז מס׳, א, תמוז, ה׳תשמ״ג, עמ׳ 79-80. שוורצולד, אורה רודריג, פרקים במורפולוגיה עברית, כרך ד,יחידה 12–11, האונברסיטה הפתוחה, 2002, עמ׳ 49.

استنتاجات البحث

١- يمكنُ رد أغلب حالات مخالفة القياس في اللغة العبرية إلى مجموعة من القواعد الفرعيّة تنتظم تلك الحالات فى الاسم والفعل وتشكل قياسا يعتمد على العدول المطرد أو التوسع في القياس.

٢- تتضمنُ الصيغ المخالفة للقياس قياسًا وانتظامًا، إذا تُشكل هذه الصيغ قاعدة في النظام اللغويّ.

٣- طبقت اللغة العبرية القوانين الصوتية الفونولوجية على القياس الأساس والقياس الذي يعتمد على العدول المطرد.

٤- ارتبط القياس الذي يعتمد على العدول المطرد بنمو اللغة العبرية وتطورها في مراحلها المتعاقبة.

٥- أفضى تطور اللغة العبرية إلى بروز ظواهر أحدثت مخالفة أو عدولًا عن قاعدة من القواعد الثابتة، أو أحد أوجه الاستعمال الشائعة.

٦- يؤدي ما خالف القياس دورًا فى تكريس القاعدة الصحيحة غير المتعارضة مع طبيعة اللغة التى هى أوسع من أن تحكمها قاعدة معيارية ربما أقيمت على استقراء غير تام.

٧- ترجعُ محافظة الصيغ المخالفة للقياس على وجودها في اللغة إلى شيوع استخدامها.

مصادر البحث ومراجعه

أولًا: المصادر والمراجع العربيّة

١- أنـيس، د. إبـراهيم، الأصـوات اللغويّـة، مكتبـة الأنجلـو المصـرية، القـاهرة، (د.ط)،٢٠١٣م.

٢- برجشتراسر، (أخرجه، وصححه، وعلّق عليه د. رمضان عبد التواب): التطور النحوي للغة العربيّة، مكتبة الخانجى، القاهرة، (د.ط)، ١٩٨٢م.

٣- ابن جنى، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٤- حسان، د. تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، طبعة رابعة، ٢٠٠١.

٥- --------، اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، (د.ط)،١٩٩٤م.

٦- --------، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٧- حسنين، د. صلاح الدين صالح (وآخرون): العبريّة دراسة فى التركيب والأسلوب، (د.ت).

٨- خميس الملخ، د. حسن، التفكير العلمي فى النحو العربي- الاستقراء-التحليل - التفسير، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

٩- دي سوسير، فردينان، (ترجمة: يوئيل يوسف عزيز)، علم اللغة العام، دار أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.

١٠–الدجنى، د. فتحى عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٤، ط١.

١١–الشامي، د. رشاد، قواعد اللغة العربيّة، القاهرة، ١٩٧٨، الطبعة الثانية، (د. ن).

١٢–شندول، د.محمد، التطور اللغويّ فى العربيّة الحديثة (من خلال نماذج من كتب التصويب اللغويّ)، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٢.

١٣–الشيوي، د. إيهاب همام، مفارقات نحوية في اطراد القاعدة وشذوذها، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، المملكة العربيّة السعودية، العدد العاشر، مايو ٢٠١٣.

١٤– عبد التواب، د. رمضان، بحوث ومقالات فى اللغة، مكتبة الخانجى، القاهرة، (ط١)، ١٩٨٢

١٥– عبد العزيز، د. محمد حسن، القياس في اللغة العربيّة، مكتبة الآداب، القاهرة،٢٠١١.

١٦–عبد المجيد، د. محمد بحر، بين العربية ولهجاتها والعبرية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، (د.ط) ١٩٧٧.

١٧–عمايرة، د. حليمة أحمد، الاتجاهات النحوية لدى القدماء – دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.

١٨–فندريس، ج، تعريب (عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص)، اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، (د. ت).

ثانيًا: المصادر والمراجع العبريّة

1- תנ"ך.

2- אבן גנאח, יונה ,ספר הרקמה, הוציאו לאור מ. וילנסקי, מהדורה שנייה כ' ראשון, הוצאת האקדמיה ללשון העברית, (בלי תאריך).

3- בלאו,יהושע: תורת ההגה והצורות, הוצאת הקיבוץ המאוחד, מהדורה 3, 1979.

4- ....: דקדוד עברי שיטתי, חלק א, הוצאת ספרית בגרות,ירושלים,תש"ל.

5- ......: דקדוק עברי שיטתי, חלק ב: תורת השם ,הוצאת א' רובנשטיין, ירושלים, 1978

6- ברגשטרסר ג. (תרגם מגרמנית: מרדכי בן אשר), דקדוק הלשון העברית, הוצאת ספרים על שם י"ל מאגנס, ירושלים, מהדורה שנייה, 1982.

7- ברקלי, שאול, לוח הפעלים השלם, הוצאת ראובן מס בע"ם, ירושלים,הדפסה מס' 54, תשס"ח.

8- גושן-גוטשטיין, משה :הדקדוק העברי השמושי, הוצאת שוקן, ירושלים, תשל"ג.

9- האקדמיה ללשון העברית , סיומת הרבים – בין קביעות להתרוצצות, https://hebrew-academy.org.il/2010/03 / 5/5/2022.

10- סיומת הרבים – ־ִים ו ־וֹת, האקדמיה ללשון העברית, https://hebrew-academy.org.il/2020/12/17 5/5/2022

11- הר זהב, צבי: דקדוק הלשון העברית, הוצאת מחברות לספרות, תל -ביב, תשט"ו,כרך שלישי, חלק שלישי.

12- טובול,מיריב, שמות בסימות ø שריבוים "- ות" במקרא במשנה,לשוננו, סז (תשס״ה).

13-כהן,אמוץ, סטיות לשוניות במקרא, בית מקרא, כתב- עת לחקר המקרא ועולמו, כ׳ כא, ח׳ א׳, תשרי-כסלו, תשל״ו.

14- פודולסקי,ברוך, האם יש לכלל מינורי מקום בדקדוק?, לשוננו, כ׳ מז מס׳, א, תמוז,

15- צדקה, יצחק:הדקוק המעשי,הוצאת קרית ספר, ירושלים,1981, מהדורה 2.

16- רחל רוזנר,השפעת ההתפתחות של חקר הלשון העברית - תורת הצורות- על ספרי הלימוד בלשון לבית הספר התיכון בשנים תש"ח- תש"ס, חיבור לשם קבלת תואר דוקטור

17- ששון, ברוך :תורת הפועל,הפועל – הוראותיו ונטייתו, הוצאת יבנה, תל אביב,1976.

18- שורצולד,אורה (ו מיכל אפרת) :מילון למונחי בלשנות ו דקדוק, רכס הוצאה לאור, תשנ״ב.

19- שורצולד,אורה :שכיחות וסדירות בלשון, עיונים בחינוך, אוניברסיטת חיפה, (חשון תשמ״ג) אוקטובר, 1982.

ثالثًا: المصادر والمراجع الأجنبيّة

1- Crystal, David: A dictionary of Linguistics and Phonetics, Oxford, 6th Edition, 2008.

2- Glinert, Lewis, The Grammer of Modern Hebrew, Cambridge university press, 2005.

3- Kautzsch, E: Gesenius Hebrew Grammar, Oxford , 1909.

4- M.H.Seagl, A Grammar of Mishnaic Hebrew, Oxford, 1958.